حاجة البلاد إلى مدرسة للصناعات الزراعية

للمهندس الزراعى محمد على كساب
مساعد كبير الإخصائيين بمصلحة البساتين فى وزارة الزراعة

إذا علمنا أن مصر تستورد سنوياً بحسب إحصاء ما قبل الحرب مباشرة من منتجات الصناعات الزراعية الغذائية وحدها ما تربو قيمته على مليون ونصف من الجنيهات بخلاف ما تستورده من شتى أنواع المنتجات غير الغذائية وتبلغ نحو الثلاثة ملايين من الجنيهات ؛

وإذا علمنا أن الأقطار الشرقية تستورد من الخارج أكثر من هذا القدر من منتجات الصناعات الزراعية الغذائية وغير الغذائية لقاً كدنا أن مشروع إنشاء هذه المدرسة يعتبر فى الوقت الحاضر من المشروعات الجليلة لإيجاد صناعات هامة فى البلاد تقوم على استهلاك الزائد من المحاصيل الزراعية والحيوانية ، وتشغيل عدد كبير من المتخرجين والأيدى العاملة ، وتوظيف كثير من رءوس الأموال فى هذه الصناعات. ومصر التى تجود فيها الحاصلات الزراعية يجب ألا تقتصر على سد حاجاتها منها فقط ، بل يجب أن تكون من البلاد المصدرة لهذه المنتجات . وإن إنشاء مدرسة للصناعات الزراعية التى تشمل منتجات البساتين من الفواكه والخضروات ومنتجات الحقل والمنتجات الحيوانية ، كالألبان والدواجن والأسماك والنحل والحرير وتربية الحيوان وما يتصل بها من صناعات غذائية وغير غذائية أساسية وصناعات عرضية لمشروع جليل ، خصوصاً إذا اقترن التفكير فيه بدراسة العوامل والظروف التى تلابس هذا المشروع وتخرجه من حيز الدراسة والبحث إلى حيز التنفيذ .

وإنشاء هذه المدرسة يحقق ما يأتى :

أولا — العمل على نهضة الصناعات الزراعية وتنويعها والاستغناء بها عن الوارد وتصدير الزائد منها على حاجة البلاد ، خصوصاً فى مصر البلاد الزراعية التى قاست

كثيراً من اعتمادها على محصول زراعى واحد ، وفى وقت أصبحت فيه الزراعة وسيلة من وسائل الصناعات الزراعية فى جميع البلاد الزراعية ، إذ أصبح الفلاح يعمل فى أرضه لينتج المحاصيل التى تحيلها المصانع إلى شتى أنواع المنتجات الزراعية .

ثانياً — تعليم الشبان الثقافة الزراعية وتخصيصهم لنوع أو أكثر من الصناعات الزراعية لكى يمارسوها بعد تخرجهم سواء أكانت الممارسة فى أعمالهم الخاصة أم فى أعمال المصالح والشركات والجمعيات التعاونية التى تشتغل بهذه الصناعات .

ثالثاً — فتح أوسع مجال أمام الشبان المثقفين للاشتغال بالأعمال الحرة فى وقت أضحت الحكومة تشكو فيه مر الشكوى من تزاحم الشباب المتعلم على وظائفها مهما صغر شأنها ، وأصبحت البلاد ضجرة من انصراف هذا الشباب عن الأعمال الحرة التى تدر عليهم أضعاف ما يتناولونه من مرتبات ضئيلة فى وظائفهم الحكومية .

وفضلا عن ذلك فإن هذا المشروع يحقق أيضاً غرضين : أحدهما إعداد الشباب المتعلم لتولى إدارة هذه الصناعات من الوجهة الفنية ، وثانيهما : إعداد عمال مدربين يلحقون بالمصانع لتشغيلها من الوجهة العملية إذا روعى إعداد قسم تحضيرى لتخريج العمال المدربين ، وقسم للتخصص فى تخريج الإخصائيين .

وإننى أعرض فيما يلى العوامل الواجبة دراستها دراسة وافية عند بحث مشروع إنشاء مدرسة للصناعات الزراعية وهى :

١ — تشجيع المتخرجين من هذه المدرسة بجميع الوسائل على إنشاء جمعيات تعاونية تمنح مساعدات وسلفاً ماليـــة وصناعية للقيام بإنشاء مصانع أهلية أسوة بما ، و متبع فى تشغيل المتخرجين من المدارس الصناعية الميكانيكية .

٢ — حماية هذه المصانع من المنافسة الخارجية و إعفائها من كثير من الضرائب خصوصاً فى بدء نشأتها .

٣ — سن تشريع يحتم على الشركات الموجودة الآن والتى توجد مستقبلا إلحاق المتخرجين من هذه المدرسة بها .

٤ — وضع القوانين الكافية لتحديد القواعد والأسس التى تقوم عليهـا كل صناعة ، وجعلها خاضعة لمراقبة فنية دقيقة يقوم بها المتخرجون كل فى اختصاصه .

٥ — المعاونة من جانب الحكومة على توفير المواد الأولية والخامات والأجهزة والآلات التى تستلزمها الصناعات المختلفة و إعفائها من العوائد الجمركية .

٦ — إعفاء الصادرات من منتجات الصناعات الزراعية من رسوم الإصدار و إعفاء المستهلك محلياً من رسوم الإنتاج .

ولا شك أنه بضمان تنشيط الصناعات الزراعية وترقية مستواها يصبح مشروع إنشاء هذه المدرسة من الأهمية بمكان عظيم خصوصاً فى الوقت الحاضر الذى تنادى فيه الحكومة والأمة بنشر وتدعيم الصناعات الزراعية و إحلالها المكان الأول من السياسة الزراعية المصرية ، وإنه ليس بكثير على مصر أن تكون بها مدرسة واحدة للصناعات الزراعية فى الوقت التى توجد فيه عشرات من المدارس الصناعية الميكانيكية ، من عالية ، وثانوية ، ومتوسطة ، بحيث أصبحت عاصمة كل مديرية لا تخلو من مدرسة أو أكثر علاوة على المدارس الصناعية الموجودة بالمحافظات .

و إنشاء مثل هذه المدرسة لايكلف الدولة شيئاً مذكوراً بجانب ماستجنيه البلاد من ورائها من فوائد اقتصادية جليلة ، وفى بلد صغير كفلسطين توجد الآن أكثر من مدرسة واحدة للصناعات الزراعية رغم أنها ليست بلاداً زراعية تجود فيها شتى محاصيل البساتين والحقول وتربية الحيوان .

وللرد على الذين يقولون بالاكتفاء بتدريس الصناعات الزراعية فى كليات الزراعة بالجامعات الثلاث ، نقول إن دراسة هذا العلم فى المعاهد المذكورة تعتبر نظرية بحتة ، فالطلبة ليس لديهم المجال المتسع ولا الوقت الكافى لتطبيق ما يدرسونه من الناحية العلمية على الناحية العمليـة ، هذا وإن دراسة هذا العلم بجانب دراسة نحو عشرة من العلوم الزراعيـة الأخرى فى المعاهد الزراعية لا يتيح له من الوقت

ما يكفى لدراسته إلا الدراسة السطحية التى لا تؤهل الطلبة بالكفاية العلمية والعملية اللازمة للاضطلاع بالصناعات الزراعية فى مجالها العملى .

وحتى لو أخذ بنظام التخصص فى الكليات الزراعية فإن مقدار التحصيل العلمى والعملى لا يكون كافياً بقدر كفاية الدراسة فى مدرسة عالية للصناعات الزراعية تقوم الدراسة فيها على الأسس العلمية والعمليـة والطرق الخاصة بشتى نواحى الصناعات الزراعية وما يتصل بها من دراسات علمية ونظرية بتوسع تام .

وحبذا لو أمكن إدخال نظام التخصص فى هذه المدرسة ، بأن تكون دراسة الصناعات الزراعية بوجه عام فى السنتين الأولتين ثم التخصص فى ناحية أو أكثر من الصناعات الزراعية فى السنتين التاليتين ، ويمكن الاسترشاد فى ذلك بنظم المدارس المماثلة في أوربا وأمريكا ومناهجها .